

حملة- المركز العربي لتطوير
الإعلام الاجتماعي



فلسطين وباي بال

نحو
مساواة
اقتصادية

أبي العبودي

12/2018

www.7amleh.org

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media



حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media



فلسطين وبأي حال

نحو مساواة اقتصاديّة

حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

كتب التقرير: أباي العبودي

ترجمة للعربيّة: منى أبوبكر - دار ليلي

تحرير: أليسون كرميل

تصميم: Hilwi Design

للتواصل:

حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الرّقميّ

هاتف: +972 (0)774020670 | info@7amleh.org | www.7amleh.org



7amleh

إصدار حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

Creative Commons Attribution - NonCommercial - Share-Alike 4.0 (CC BY NC SA 4.0)
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0>

الفهرس

4	الملخص التنفيذي
6	الاقتصاد العالمي وأنظمة الدفع الإلكترونية
8	الاقتصاد الفلسطيني
10	التطور الاقتصادي
10	قوة الشراء
14	لماذا لا لفلسطين
15	جهود التغلب على العراقيل
17	ستنتاجات وتوصيات
18	عن حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي

« الملخص التنفيذي »

يعتبر باي بال النظام الرقمي الأكثر شهرة في العالم لتحويل النقود من أي مكان في العالم. تتيح أكبر الشركات التجارية عبر الانترنت إمكانية الدفع عبر أنظمة ماستر-كارد وفيزا وباي بال. أثبتت شركة باي بال منذ تأسيسها في عام 1998 أنها منصة موثوق بها لإرسال وتلقي الأموال. تعمل الشركة في أكثر من 200 دولة حول العالم، وأعلنت عن التزامها "بدمقرطة الخدمات المالية وتعزيز الأشخاص والمصالح للمشاركة في الاقتصاد العالمي والازدهار فيه".¹ توفر باي بال هذه الفرصة لـ 8.4 مليون إسرائيلي، ولدول أخرى تسري بها ظروف سياسية مركبة ونسبة منخفضة من الاشتراك في أنظمة الدفع الإلكترونية، ومع ذلك، فهي لا تتيح خدماتها للفلسطينيين أصحاب الحسابات البنكية في قطاع غزة وفي الضفة الغربية. يبدو أن سياسة الإقصاء هذه تتعلق بالهوية وليس بالموقع الجغرافي، حيث أنه بإمكان المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في مستوطنات غير قانونية في الضفة الغربية (بالرغم من اعتبارهم غير قانونيين بموجب القانون الدولي) استخدام خدمات باي بال، بينما يُمنع من ذلك الفلسطينيين الذين يسكنون في ذات المكان.² نتيجة انعدام المساواة في إتاحة الخدمات المالية، هناك صعوبة كبيرة يواجهها العديد من رجال الأعمال والجهات التجارية للقيام بأعمال التجارة العالمية، كما هناك صعوبة يواجهها الفلسطينيون للاشتراك في السوق العالمي.

نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، بحيث تقيّد إسرائيل الاستيراد والتصدير إلى الضفة الغربية، كما تقيّد الحركة بها، وحتى تقوم بتقييدها بدرجة أشدّ عندما يتعلّق الأمر بقطاع غزة، تعاني المنطقتان من ركود اقتصادي، كما أن نسبة البطالة في المنطقتين معًا تصل إلى 25.9%³ حوالي 50% من السكان الذين يبلغون 15 سنة وما فوق يعملون في سوق العمل المتعلّق بالخدمات والضيافة وأعمال البناء. في حين أن معدّل الفلسطينيين الذين يلتحقون بالمدارس هو عالٍ، ونسبة التنوير لديهم من أعلى النسب عالميًا،⁴ فقط 12.1% يحصلون على شهادة البكالوريوس أو أعلى.⁵ نتيجة لذلك، وبالإضافة إلى التقييدات الإسرائيلية، لدى الفلسطينيين اليوم فرص أقل للعمل في القطاع التعليمي الثالث، وتقتصر فرص عملهم على القطاعات الأولية والثانوية من الاقتصاد.

في هذا المناخ الذي يتسم بتقييد الحركة والتجارة، قد تتيح منالية المشاركة في قطاع المعلومات، الاتصالات والتكنولوجيا (ICT) العالمي إمكانية تحسين الاقتصاد الفلسطيني وتحسين جودة حياة الفلسطينيين، وقد تنشئ فرصًا جديدة للدخل والعمل. لكن، عدم إتاحة باي بال في فلسطين تضع رجال الأعمال والمبشرين والشركات الناشئة والمستقلين في خانة ضعيفة. تبقى باي بال أكثر الشركات الموثوق بها على نطاق واسع، على الرغم من وجود إمكانيات أخرى في

هذا المضمار. لذلك، يضطرّ الكثير من رجال الأعمال والمبشرين والمستقلين لنقل أعمالهم الى خارج البلاد، وبذلك لا يساهمون في الاقتصاد الفلسطيني، ويتوجّب عليهم تحقّل ضريبة "إضافيّة" بسبب ممارسة الأعمال التجاريّة، يشمل ذلك التكاليف الإضافيّة المتعلّقة بإنشاء مصلحة في بلد أجنبيّ.

تمّ إعداد هذا التقرير من قبل حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ، والباحث الرئيسيّ أبيّ العبّودي، لفهم أثر انعدام إتاحة باي بال للفلسطينيين في الضفّة الغربيّة وغزّة بشكل أفضل، ولتسليط الضوء على تأثير سياسات شركات خدمات الدفع الرقمية على الحقوق الرقمية. يقدّم التقرير قاعدة أدلّة لأصحاب المصلحة لتطوير جهود مشترك لحماية الحقوق الرقمية ولزيادة المnalية للخدمات المالية للمجموعات السكانية حول العالم.

1. باي بال، من نحن، (الدخول الأخير 18 تشرين أول 2018)

2. 2016، No PayPal Equality، Mob Outlook (الدخول الأخير 25 تشرين أول 2017)

3. دولة فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معدل البطالة للأشخاص من جيل 15 وما فوق في فلسطين بحسب المحافظة والجنس (2015) (الدخول الأخير 18 تشرين أول 2018)

4. اليونيسف، إحصائيات: التعليم (2013) (الدخول الأخير 24 تشرين أول 2018)

5. برنامج الامم المتحدة الانمائي، التنمية من أجل التمكين: تقرير التطور الانساني في فلسطين لعام 2014 (الدخول الأخير 24 تشرين أول 2018)

« الاقتصاد العالمي وأنظمة الدفع الإلكترونية:

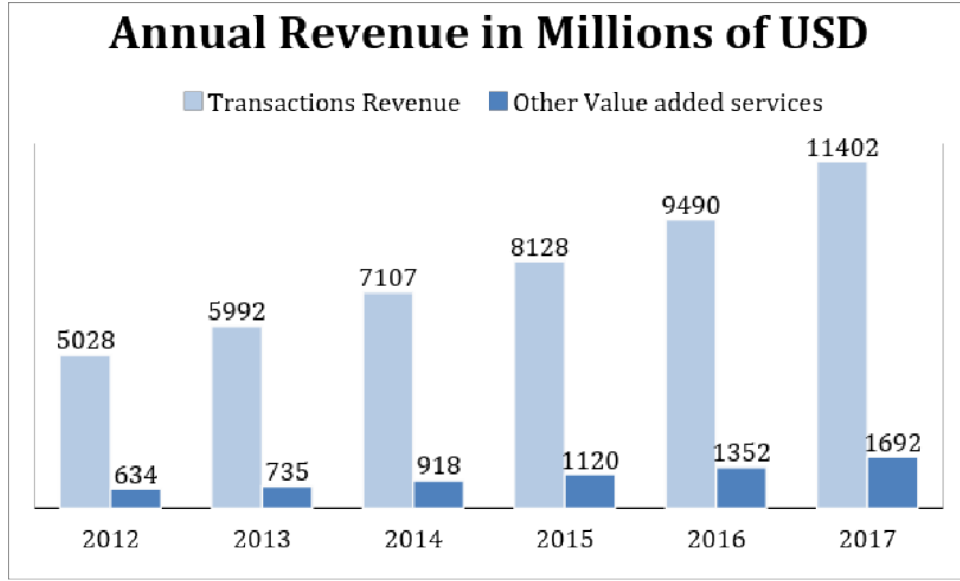
نعيش في عالم متغيّر، حيث أنّ عالمنا تطوّر في السّنوات الأخيرة بشكل سريع، وحيث غيّرت أشكال التواصل الجديدة في علاقاتنا الاجتماعيّة والاقتصاديّة بشكل كبير. الجانب الأساسي لهذه السيرة هو العولمة التي أخذت بالازدياد بشكل كبير في التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. خلق ذلك أيضًا فرصًا جديدة للتواصل وإبرام الصفقات عالميًا.

من أهم الأدوات الحالية لإجراء الأعمال التجاريّة هي أنظمة الدفع الإلكترونيّة، وخصوصًا باي بال. وسيلة دفع إلكترونيّة، أو عن طريق نظام عبر الانترنت، هي طريقة لتحويل الأموال أو لشراء بضائع وخدمات عن طريق استخدام وسيط إلكترونيّ بدلًا من استخدام الشيكات المصرفية أو الدفع نقدًا.⁶ جاء صعود هذه الأنظمة كجزء من ثورة نشوء الانترنت (ثورة dot.com). كلما ازداد عرض الخدمات والسلع على الانترنت، أصبحت الحاجة لأنظمة تحويل أموال بشكل آمن ومريح ملحة أكثر.

كانت باي بال من بين أولى المحاولات لتطوير نظام دفع إلكترونيّ حيث تأسست في عام 1998. توجد اليوم عدّة أنظمة دفع إلكترونيّ، أهمّها باي بال، جوبل باي، فينمو، كاش آب، دوولا وكلينكل. على الرغم من أن هذه التطبيقات تقوم بنفس عمليّة تحويل الأموال بشكل إلكترونيّ من شخص إلى آخر، إلا أنّها تختلف بطريقة تنفيذها لهذه الخدمة، كما تختلف منليّة تكنولوجيّتها للآخرين. يعتبر نظام الدفع الإلكترونيّ باي بال الأبرز في العالم، ويسهّل إجراء الصفقات الماليّة بين مستخدمين محليّين وعالميّين في أكثر من 200 دولة⁸، أكثر بكثير من معظم الأنظمة الأخرى⁹. يعتبر باي بال أيضًا أكثر الطرق الموثوق بها للقيام بصفقات عبر الانترنت لأنه يبقى تفاصيل حسابات البنوك للمستخدمين سرّيّة.¹⁰ وصل حجم المدفوعات السنويّ لدى باي بال في عام 2017 إلى 451 مليار دولار أمريكيّ، وحصلت على إيرادات بلغت أكثر من 13 مليار دولار أمريكيّ في عام 2017¹¹. يظهر الرسم البياني رقم 1 نمو إيرادات شركة باي بال بين الأعوام 2012 و2017. شركة باي بال اليوم هي أكبر شركة لنظام الدّفع الإلكترونيّ في العالم. في عام 2017 فقط وصلت إيرادات العمل عملاق الدفع الإلكترونيّ إلى 13 مليار دولار أمريكيّ¹²، ممّا جعلها ضروريّة لإدارة الأعمال بشكلٍ ناجح عن طريق الانترنت.

6. Securion، [What is an E-Payment System](#)، (بدون سنة) (الدخول الأخير 24 تشرين أول 2018)

7. تشير ثورة نشوء الانترنت (dot-com) الى الفترة الممتدة من أواخر التسعينيات حتى ربيع عام 2000، عندما اجتاحت وول ستريت والشركات الأمريكيّة العالميّة والجمهور العام ووسائل الإعلام نشوة نتجت عن استخدام الانترنت واستخدام الهاتك لأهداف تجاريّة. اجتمعت الكثير من العوامل معًا لإنشاء "فقاعة انترنت" اتّسمت بتخمينات في الأسواق وباستثمار جنونيّ، خاصّةً المستثمرين الصغار الذين أصبح باستطاعتهم استخدام مواقع انترنت لشراء وبيع الأسهم بسهولة. المصدر: <https://www.worldhistory.biz/sundries/38575-the-dot-com-revolution.html>



المصدر: موقع ستاتستيكا (Statistica)
رسم بياني رقم 1 نمو إيرادات باي بال السنويّة

فينمو هي خدمة تعرضها باي بال تمكّن المستخدمين من القيام بالدفع إلكترونياً ونشر الخدمات والمنتجات التي قاموا بشرائها مع أصدقائهم.

جوجل باي هي منصة محفظة رقميّة ونظام دفع عبر الانترنت مصمّم للأجهزة النقّالة. يمكن جوجل بلاي المستخدمين من القيام بدفعات بهواتف اندرويد، أجهزة تابلت أو ساعات، وهي مرتبطة بميزة "إرسال" في جوجل كروم إضافة لمتصفح الانترنت.¹³

تمكّن خدمة **كاش آي** المستخدمين من تحويل المال بشكلٍ مباشر من شخص إلى شخص آخر، ومن سحب الرصيد الرقمي إلى حسابهم بشكلٍ فوريّ تقريباً.¹⁴

يحول **دوولا** المال بشكل مباشر بين حسابات البنوك مجّاناً لكل صفقة أقل من 10 دولارات، وتجبي عمولة رمزية بقيمة 25 سنت مقابل كل صفقة أكبر من 10 دولارات.¹⁵

8. Formstack, [Which Formstack Payment Gateway is Right for You](#) (بدون سنة) (الدخول الأخير 24 تشرين أول 2018)

9. نفس المصدر

10. مركز المساعدة باي بال، [Is PayPal safe](#) (بدون سنة) (الدخول الأخير 24 تشرين أول 2018)

11. [Compelo, PayPal net worth has surpassed parent company eBay](#) (١ شباط 2018) (الدخول الأخير 24 تشرين أول 2018)

12. نفس المصدر

13. جوجل باي، [صفحة الموقع](#) (بدون سنة) (الدخول الأخير 24 تشرين أول 2014)

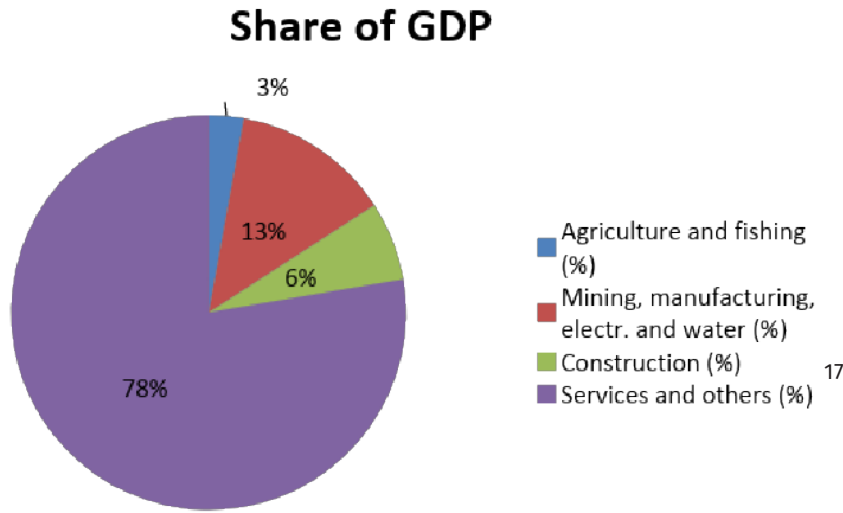
14. [AllThings, Email Money to Friends with Square Cash \(But Only if You Work for Twitter, Pinterest or Box\)](#) (20 أيار 2013)

(الدخول الأخير 2014)

15. Fast Company, [How Dwolla Works](#) (١٠ شباط 2012) (الدخول الأخير 24 تشرين أول 2018)

« الاقتصاد الفلسطيني:

تاريخياً، تشكّل القطاعات المنتجة في الاقتصاد الفلسطيني، كقطاعي الزراعة والصناعة، مجتمعةً، نسبة أقل من 16% من الناتج المحلي الإجمالي. من جهة أخرى، يشكّل قطاع الخدمات نسبة حوالي 77% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مكوّن غالباً من القطاع الحكومي غير المنتج وقطاع التجارة.¹⁶ نتيجة لذلك، فإنّ عدم التوازن بين الإنتاج والإستهلاك قد أدّى إلى عجز تجاريّ في فلسطين مقابل إسرائيل ودول أخرى.



المصدر: موقع ستاتيسنيكا (Statistica)
رسم بياني رقم 1 نمو إيرادات باي بال السنويّة

من الصعب جداً تخطي العجز التجاريّ بسبب احتلال إسرائيل لفلسطين، وبسبب عدّة اتفاقيات تحدّد من مناليّة فلسطين للسوق العالميّ. يقدر بحث أجرته الأمم المتحدة حول هذا الموضوع، أنّ الاقتصاد الفلسطيني يحرز أقل بـ 4 مرات لكلّ فرد نتيجة الاحتلال الإسرائيليّ في عام 1967.¹⁸ تحديداً، فإنّ بعض الحواجز الرئيسيّة لإنشاء علاقات تجارية صحيّة ولتطوير الاقتصاد الفلسطينيّ هي نتيجة لبروتوكولات باريس التي وقعت عليها السلطة الفلسطينية وإسرائيل في عام 1994، وتم دمجها لاحقاً مع اتفاقية أوسلو.¹⁹ أنشأت هذه البروتوكولات فعلياً توحيداً للجمارك ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكما فسّر ذلك خبير اقتصادي، تمّت مقابلته لإنجاز هذا التقرير، أدت البروتوكولات إلى: "العيش في فلسطين، ولكن مع أسعار نيويورك ودخل الصومال".²⁰ تتفاقم آثار هذه العلاقة التجارية غير المتساوية بفعل هيمنة الشيكّل الإسرائيليّ الجديد كالعملة النقديّة

السائدة حاليًا في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. تمّ ترسيخ هذه الحالة بسبب ما يلي:

1. الاحتلال الإسرائيلي المتواصل الذي فرض عملته النقدية على الفلسطينيين.
2. بروتوكولات باريس التي وقّعت عليها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي تنص على أنّ "يجب قبول الشّكل الإسرائيلي كدفعة في كل تحويلات مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك التحويلات الرّسميّة".

3. رفض بنك إسرائيل المركزي السماح بتحويل مستمر لفائض الشواقل الإسرائيليّة الى عملات أجنبيّة أخرى. هذا الأمر يشجع الفلسطينيين على التركيز على استيراد البضاعة من إسرائيل فقط، ممّا يخلق أفضليّة زائفة في السوق.

في حين أنّ باي بال هي ليست المزوّد الوحيد في مجال منصات الدفع الإلكترونيّ، تبقى هي الرائدة في هذا المجال، وخصوصًا بما يتعلّق بمعالجة الدفع في التجارة الإلكترونيّة. على الرغم من أنّه ليس بمقدور المناليّة لباي بال وخدمات الدفع الأخرى إلغاء كل التأثيرات السلبية للاحتلال الإسرائيليّ واتفاقيّات سياسيّة أخرى، إلا أنّها قد تزوّد مناليّة ضروريّة للسوق العالميّ، وقد تخلق فرصًا تجاريّة للفلسطينيين.²¹

16. يعتبر نشاط ما نشاطًا منتجًا بحسب الاقتصاد في حال كانت البضائع أو الخدمات التي يقدّمها تضيف إلى الاقتصاد الوطنيّ أكثر من تكلفة إنتاجها. على سبيل المثال، يزيد الصرف على الصّحة والتعليم والبنى التحتيّة من رفاهيّة مواطني الدّولة، ويقدم مصلحة عامّة لها تأثير متزايد على المدى البعيد. للأسف، معظم صرف السلطة الفلسطينيّة هو مقابل الرواتب والمصاريف الجارية في مجالات الأمن والإدارة والاتّصالات والإيجارات وما إلى ذلك، وهي مجالات لا تساهم في زيادة رفاهيّة الاقتصاد.

17. [سلطة التّقد الفلسطينيّة، إحصائيّات: الحسابات الوطنيّة \(2018\)](#) (الدخول الأخير 24 تشرين أوّل 2018)

18. [UNCTAD, Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied](#)

19. [Palestinian Territory](#) (تمّوز 2018) (الدخول الأخير 24 تشرين أوّل 2018)

19. [UNCTAD, The Palestinian Economy: Macroeconomic and Trade Policymaking Under Occupation \(2012\)](#) (الدخول الأخير 24

تشرين أوّل 2018)

20. د. ناصر عبد الكريم، طاولة مستديرة روزا لوكمبورغ، 29 كانون ثانٍ 2017.

21. من العوامل الحاسمة لجذب الاستثمار الأجنبيّ للاقتصاد هي درجة ثقة الشركات العالميّة في الاقتصاد المذكور. جانب مهم لذلك هو عدد المماركات العالميّة (شركات كبيرة) التي تنشط تجاريًا في الدولة. وبالمثل، فإن وجود باي بال قد يشجّع شركات أخرى أن تحذو حذوها.

التطور الاقتصادي:

قد تولد مناليّة أنظمة الدفع الإلكترونيّة المعترف بها عالمياً مثل باي بال الفرص للمستقلين والمبادرين والمصالح الفلسطينيّين، وخصوصاً المصالح الصغيرة التي تعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيّ، تمارس 11.2% من المصالح الفلسطينيّة نشاطاً إلكترونياً عبر الانترنت، إمّا كمشتريين أو كبائعين. يضم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حالياً 1,008 شركة تشكّل 0.6% من مجمع المصالح التي تعمل في فلسطين، وتشكّل 4% من الناتج المحليّ الإجماليّ الفلسطينيّ (نصف مليار دولار أمريكيّ).²² يعتقد العديد من رجال الأعمال، ومن بينهم راغب بودري، أنّ مناليّة ماركات مثل باي بال قد تساعد في زيادة ثقة مستثمرين وشركات عالميّة في السوق الفلسطينيّ. على الرغم من صعوبة تكهّن حجم الأعمال التجاريّة التي يمكن إحرازها في حال زدنا مناليّة الماليّة، إلا أنّه يمكننا أن نتكهّن زيادة سنويّة بقدر 235% من خلال تأسيس شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك نتيجة لزيادة الاستثمار والنمو، والتي قد تضيف حواليّ 25,000,000 دولار أمريكيّ إلى الناتج المحليّ الإجماليّ. على الرغم من صعوبة تحديد تعريفه السداد والنموذج التجاريّ الذي قد تنفّذه باي بال في فلسطين، كما يظهر ذلك في دول أخرى، فإن مناليّة أنظمة الدفع الآمنة تزيد من الفرص التجاريّة وتحفّز النمو الاقتصاديّ.

قوّة الشراء:

وفقاً للجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، يتّصل حواليّ 456,000 بيت فلسطينيّ بالانترنت عبر خطوط أرضيّة. أمّا بالنسبة للماليّة، فإن الإحصائيّات غير واضحة بعد (ولا تعتمد على إرادة المستهلك)، حيث أن إسرائيل حجت خدمة الإنترنت الجوّال 3G حتّى عام 2018، ومن ثمّ سمحت بالانترنت الجوّال فقط للفلسطينيين لسكّان الضفّة الغربيّة، مستثنيةً سكّان غزّة. يبلغ متوسط الإنفاق السنويّ للفرد الواحد على الملابس والترفيه والبضائع الأخرى 426 دولار أمريكيّ، أو 2,215 دولار أمريكيّ لكل بيت سنويّاً.²⁴ في حين أنّ قوّة الشراء الفلسطينيّة هي صغيرة مقارنةً مع اقتصاد متطوّر أكثر، إلا أنّها توازي قوّة الشراء لسكّان دول أخرى تقدّم فيها باي بال خدماتها.

بسبب القيود والحواجز التي يضعها الاحتلال الإسرائيليّ، وبالتالي فرض تكاليف إضافيّة على التصدير من المناطق الفلسطينيّة المحتلّة، تعتمد أغلب التجارة الفلسطينيّة على الاستيراد. الميل الحديّ للاستيراد للفلسطينيين هو 0.45%. هذا يعني أنّ كل زيادة دخل بقيمة 1 دولار أمريكيّ، سيضاف صرف 0.45 دولار أمريكيّ مقابل البضائع المستوردة.²⁵ يشمل ذلك بضائع

استهلاكية بقيمة 808 مليون دولار أمريكي تم استيرادها خلال عام 2017.²⁶ تضحّت تكلفة هذه المنتجات بسبب العدد الكبير للتجار والوسطاء في عملية الاستيراد، إلى جانب الضرائب والرسوم الإضافية. هذا يشجّع المستهلكين على البحث عن أسعار أرخص للمنتجات، والتوجّه عادةً إلى المتاجر الرقمية التي تتمتع بتكاليف تشغيل وشحن منخفضة أكثر.

على الرغم من محدودية البيانات والتحليلات حول هذا الموضوع، طوّرنا ثلاثة سيناريوهات تعتمد على هوامش دخل العائلات التي لديها منالية للإنترنت، ومتوسط المنتجات التي يتم استيرادها إلى فلسطين حالياً، ولكن يمكن شراؤها عبر الإنترنت (ملابس، ساعات، طلي، مستحضرات تجميل وما إلى ذلك) في حال كانت منالية للفلسطينيين لباي بال. تعتمد هذه السيناريوهات الثلاثة على الفرضية بأنّه على الرغم من أن العائلات ذات الدخل الأعلى تقوم بعمليات شراء أكثر، فهناك احتمال بأن تستخدم خدمة باي بال أيضاً البيوت ذات الدخل المتوسط والمنخفض لأنها ستمكّنهم من شراء منتجات ذات أسعار معقولة لا تشمل تكاليف ورسوم استيراد كبيرة.

يعتمد السيناريو الأوّل على العائلات ذات الدخل العالي وعائلات تحصل على الحدّ الأعلى من الدخل المتوسط، وهي تشكّل 30% من كل العائلات الفلسطينية التي لديها منالية للإنترنت، بحيث نفترض أنّه إذا أنفقت هذه العائلات معدّل 33% من إنفاقها السنوي عبر الإنترنت، حوالي 730 دولار أمريكي، أي 99,863,000 دولار أمريكي يتم تمريرها عبر نظام الدفع التابع لباي بال. يشمل السيناريو الثاني البيوت التي ذات الدخل العالي والمتوسط ولديها منالية للإنترنت، وهي 60% من السكان في فلسطين، على فرض أنّها ستستخدم باي بال لإنفاق معدّل 50% من الإنفاق السنوي عبر الإنترنت، أي 1,107 دولار سنوياً، ممّا قد يصل إلى 302,857,200 دولار يتم تمريرها عبر نظام الدفع باي بال سنوياً. يشمل السيناريو الثالث العائلات ذات الدخل العالي والمتوسط والمنخفض، وهي تشكّل 80% من العائلات، والتي من المحتمل أن تستخدم باي بال لتنفق 70%

22. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الكتاب الإحصائي الفلسطيني.

23. النسبة 5% هي فرضية محافظة نظراً للتأثير النوعي لدخول باي بال إلى السوق الفلسطيني. إنّ قطاع تكنولوجيا المعلومات مقيّد بشدّة بسبب اعتبارات إسرائيلية، ولذلك أي طريقة للالتفاف حول هذه الاعتبارات، حتّى ولو بشكل جزئي، قد تؤثر كثيراً على القطاع. يصل النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات حالياً إلى 25% سنوياً، وإتاحة طريقة دفع جديدة سوف تحفّز نموّاً متزايداً. لذلك، فإن تخمين زيادة في النمو بقدر 5% هو تخمين متواضع.

المصدر (<http://www.palestineconomy.ps/ar/Article/11817>)

24. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018. بحث حول استهلاك العائلة. (تشرين أول 2016، تموز 2017). بيان صحفي حول الظروف المعيشية في فلسطين: الصّرف، الاستهلاك والفقر. رام الله، فلسطين.

25. Daoud, Y. (2005). Disengaging the Gaza Economy and Palestinian Policy Options: A simulation Framework. Ramallah: .

Palestinian Economic Policy Research Institute- MAS

26. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018، تعداد البضائع التجارية والخدمات، 2017: نتائج أولية.

من ميزانية الصرف السنوية عبر الإنترنت، أي 1,550 دولار أمريكي سنويًا، مما سينتج عن معالجة 494,760,000 دولار أمريكي سنويًا عن طريق نظام الدفع باي بال. على الرغم من كون هذه السيناريوهات مجرد تكهنات، ولكن يتضح من هذا التحليل أن هناك أرجحية اقتصادية متواضعة لباي بال ولشركان محلية وعالمية التي لم يتم تحقيقها في فلسطين حتى الآن.

حجم الدفعات عبر باي بال	معدل الصرفي عبر الانترنت للعائلة الواحدة	% الصفقات عبر الانترنت	% العائلات التي تستخدم باي بال	
\$90,835,000	\$644	33%	30%	سيناريو أ: عائلات ذات الدخل العالي وذات الحد الأعلى من الدخل المتوسط
\$302,857,200	\$1,107	50%	60%	سيناريو ب: عائلات ذات الدخل العالي وذات الحد الأعلى والمتوسط من الدخل المتوسط
\$494,760,000	\$1.550	70%	80%	سيناريو ج: عائلات ذات الدخل العالي وذات الحد الأعلى والمتوسط من الدخل المتوسط وذات دخل منخفض

ملاحظة: تشمل هذه المعلومات العائلات ذات مبالية للانترنت فقط.

« الجهورية التنظيمية والتجارة الالكترونية في فلسطين:

لشركات مثل سويفت، فيزا، ماستركارد، ماني جرام، وويستيرن يونيون وشركات معاملات مالية أخرى علاقات تجارية طويلة الأمد ووطيدة مع البنوك الفلسطينية، بحيث تشرف وتنظم سلطة النقد الفلسطينية على هذه البنوك.

تعمل البنوك المحلية الفلسطينية وبنوك أجنبية وفق أنظمة موحدة مع مستوى عال من الثقة والإشراف من قبل مؤسسات محلية وعالمية، يشمل ذلك تنفيذ توصيات بازل 2²⁷ والعمل على تنفيذ توصيات بازل 2 لضمان استقرار القطاع الاقتصادي بشكل عام من خلال أعلى مستويات الرقابة والإشراف.

على الرغم من أنّ تحوّل الأنظمة إلى قوانين يستغرق وقتاً في فلسطين، كباقي الدول الأخرى، تمكّنت فلسطين من اجتياز مراحل ضرورية عدّة في طريقها للحصول على منالية أنظمة الدفع الإلكترونيّة، ومنها "قانون المعاملات الإلكترونيّة" الذي سهّل المعاملات الإلكترونيّة ووضع معايير لمكافحة غسيل الأموال والغش. وعلى وجه الخصوص، اتّخذت سلطة النقد الفلسطينية إجراءات تحضيرية مالية عدّة لضمان بيئة أنظمة آمنة لأنظمة الدفع الإلكترونيّة. صرّح حاتم الحمد لله من سلطة النقد الفلسطينية في مقابلة أجريت لهذا التقرير، أنّ سلطة النقد الفلسطينية تنفّذ توصيات مجموعة العمل الماليّ (حول غسيل الأموال) (FATF²⁸) والتي تشكل قاعدة لردود فعل منسّقة لمخاطر غسيل الأموال. صدرت توصيات FATF أوّل مرة في عام 1990 وتم تعديلها في الأعوام 1996، 2001، 2003 ومؤخراً في 2012 لضمان بقائها محدّثة وذات صلة، وقابلة للتطبيق عالمياً. يخضع الإطار القانوني لقانون حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) من عام 2015، وكلّ تعديلاته التي تتماشى مع معايير دولية.

هذه الجهودية المالية جارية وتقع في أعلى سلّم أولويّات سلطة النقد الفلسطينية. كما أكّد الحمد لله فإنّ "جزء من خطة عملنا للسنوات 2018-2023، والتي ستقودها لجنة مكوّنة من سلطة النقد الفلسطينية والحكومة، هو إزالة العقبات التي تمنع عمل هذه الأنظمة، بما في ذلك دراسة الأنظمة الحالية. نحن على استعداد أن نأخذ بعين الاعتبار وأن ندرس أيّ ملاحظات من قبل باي بال في هذا المضمار، وأي مواد قانونية معينة تدعم عمل باي بال وأنظمة أخرى مشابهة في فلسطين".²⁹

27. اتفاقيات بازل هي ثلاث سلاسل من القوانين البنكية (بازل 1، 2 و3) وضعتها لجنة بازل للرقابة البنكية (BCBS)، والتي تقدّم توصيات لقوانين بنكية لها علاقة بمخاطر رأس المال ومخاطر السوق والمخاطر الإجرائية. تهدف هذه الاتفاقيات إلى ضمان وجود رأس مال كافٍ في حسابات الأجسام المالية للإيفاء بالتزاماتها ولتحمل خسارات غير متوقّعة. لقراءة المزيد: اتفاقية بازل.

28. فرقة العمل الماليّ (FATF) هي هيئة حكومية دولية أنشأت في عام 1989 من قبل وزراء الدول العضوة فيها. من أهداف FATF وضع معايير ودعم التنفيذ العمليّ للتدابير القانونية والمتعلّقة بالأنظمة الإجرائية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر أخرى تعلق بنزاهة النظام الماليّ العالميّ. إنّ FATF هي هيئة "تضع السياسات" تعمل على توليد الإرادة السياسية لإحقاق إصلاحات تشريعية وإجرائية في هذه المجالات.

29. الحمد لله، حاتم، مقابلة أيلول 2018.

تعمل باي بال حاليًا في أكثر من 200 دولة، منها دول تسري فيها أوضاع سياسية غير مستقرة وصراعات وانتهاكات لحقوق الإنسان، مثل الصومال وزيمبابوي واليمن وفنزويلا وإسرائيل وروسيا والأردن ومصر.³⁰ صرّح رئيس باي بال والمدير التنفيذي دان شولمان في مقال نشر في CNBC أنّ مهمة باي بال هي ديمقراطية النظام المادّي،³¹ ولكن، يبقى امتناع باي بال عن تقديم خدماتها للفلسطينيين أصحاب الحسابات المصرفية في الضفة الغربية وغزة مبهمة وغير مفهوم، حيث أن ذلك يمكن أن يكون طريقة واضحة لدعم باي بال للتطور الاقتصادي والمساواة في فلسطين.

في نفس الوقت تعرض باي بال خدماتها للمستوطنين الإسرائيليين بناء على جنسيتهم الإسرائيلية وقدرتهم على الوصول الى البنوك الإسرائيلية.³² تعتبر المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي، كما يعتبر بناء المستوطنات ونقل السكان من دولة الاحتلال (إسرائيل) إلى الدولة المحتلة (فلسطين) جريمة حرب.³³ يرى بعض المدافعين عن حقوق الإنسان أنّ جني الأرباح من تحويلات المستوطنين الإسرائيليين وتيسير نمو الاقتصاد الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية هي أعمال نهب.³⁴ تنطبق هذه الفكرة أيضًا على بعض البنوك الإسرائيلية التي تقدم خدماتها في المستوطنات للإسرائيليين.³⁵ على هذا الأساس، اذا كانت خدمات باي بال تسهّل النمو الاقتصادي والمالية للأسواق المالية للمستوطنين الإسرائيليين ومصالحهم في الضفة الغربية، يجب محاسبة باي بال على دورها في دعم الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين وانتهاك القانون الدولي.

30. PayPal Developer، (بدون سنة) (الدخول الأخير 24 كانون أول 2018). [Reference: Country Codes: PayPal Account Payments](#)

31. CNBC Markets، (٢١ تمّوز 2015) (الدخول الأخير 24 كانون أول 2018). [Time to Democratize the Banking System](#)

32. Middle East Monitor، [PayPal allows Israelis in Illegal Settlements to Open Accounts, so Why Not Palestinians?](#) (8 تشرين أول 2016)

(الدخول الأخير 24 تشرين أول 2018).

33. أمنستي العالمية، [Let's be Clear - Israel's Long-Running Settlement Policy Constitutes a War Crime](#) (بدون سنة) (الدخول الأخير 24

تشرين أول 2018).

34. هيومان رايتس ووتش، [Israeli Banks Support Pillage of Palestine](#) (الدخول الأخير 24 تشرين أول 2018).

35. نفس المصدر.

« جهود التغلب على العراقيل:

تراوحت جهود التغلب على عقبات انعدام منالية أنظمة الدفع إلكترونية ما بين من تطوير منصات دفع بديلة وحتى رفع الوعي بشأن استثناء الفلسطينيين من قبل باي بال، وإطلاق حملات لتغيير سياسة الشركة. إحدى البدائل الأكثر نجاحًا، والتي تم تطويرها في فلسطين تدعى بال باي، وهي خدمة شبيهة لباي بال. تأسست هذه الخدمة في عام 2010 بالشراكة ما بين بنك فلسطين و PCNC IT Solutions و First National Bank. صرحت ربي شامية من البنك الأهلي: "جاءت الفكرة بعد مرور عشرات السنوات على قبول بطاقات الائتمان من خلال فيزا وماستركارد إنترناشيونال في السوق الفلسطيني، والنجاح الباهر في تنفيذ الرمجات والتراخيص الدولية اللازمة للتفعيل. وكان النجاح أيضًا نتيجة لبنك فلسطين الذي حقق تجاره وعملائه أكثر من 6,000 نقطة بيع في جميع أنحاء فلسطين، مما زاد من منالية أنظمة الدفع الإلكترونية محليًا من خلال شبكة من التجار المتعاقدين مع بنك فلسطين". على الرغم من أن طول الدفع الإلكتروني، مثل باي بال، تدعم سياسات الدفع الإلكتروني، بدون اعتراف ماركة عالمية وتعدّد خدمات باي بال، ما زال ينقص الفلسطينيون المنالية الضرورية للأسواق العالمية لتحسين وضعهم الاقتصادي.

منذ عام 2016، أطلقت عدة منظمات مدنيّة حملات تدعو باي بال للعمل في فلسطين. على الرغم من أن هذه الجهود قد جذبت اهتمام وسائل الإعلام، ومئات آلاف التوقيعات والاعتراف عالميًا بهذا المطلب، إلا أن باي بال لم تقدّم أي تصريح عام أو إجراء قد يوحي بأنها ستغير سياستها. فيما يلي تفصيل جهود المنظمات المختلفة:

كتب "أميركيون من أجل اقتصاد فلسطيني حيوي" في آب 2016 و43 شخصًا وقّعوا على رسالة إلى دان شولمان، الرئيس التنفيذي لشركة باي بال، يطالبون فيها السماح لباي بال بالعمل في فلسطين. كان الموقعون بالأساس شركات ومؤسسات غير ربحية مقرها في فلسطين.³⁶ لم يرد دان شولمان على الرسالة.

طرح البرلمان البريطاني في أيلول 2016 اقتراح رقم 416 بعنوان "منالية باي بال في المناطق الفلسطينية" وقّع 59 عضو برلمان على الاقتراح ودعمه بالأساس الحزب الوطني الاسكوتلندي.³⁷ ولكن، ليس وضًا إذا نوقش هذا الاقتراح في البرلمان ونتائج تداوله في هذه الدورات.

في تشرين أول 2016، نشرت ثلاث منظمات أمريكية شعبية – SumOfUS، الحملة الأمريكية من أجل حقوق الفلسطينيين (The U.S. Campaign for Palestinian Rights) وصوت يهودي من أجل السلام (Jewish Voice for Peace) عريضة عبر الانترنت تدعو باي بال لتقديم خدماتها

للفلسطينيين. وقّع أكثر من 180,000 شخص على العريضة. تجمّع عشرات الأشخاص في أيار 2017 أمام المقر الرئيسي لباي بال في سان خوزيه كاليفورنيا لتسليم العريضة. اعترف ممثلو الشركة الذين استلموا العريضة أنّ اتّهام باي بال بالتمييز ضد الفلسطينيين بسبب هويّتهم يضع باي بال في وضع غير مريح، وبأنّ الشركة لم تقصد أبداً استثناء الفلسطينيين من تلقّي خدماتها بشكل متعمّد. ومع ذلك، رفضوا الالتزام بأي خطوات حقيقية لتصويب هذه الحالة.

أرسلت مجموعة من المستثمرين الذي لديهم أسهم باي بال في تشرين الثاني 2016 رسالة إلى الشركة، يحثّونها فيها على تقديم خدمات كاملة للشعب الفلسطيني، بشكل متساوٍ مع الخدمات التي تمنع لها المستوطنون الإسرائيليون. طرح المستثمرون هذا الموضوع في اجتماع باي بال السنويّ لأصحاب الأسهم في عام 2017 أيضاً. ردّ دان شولمان المدير التنفيذي لباي بال أن "وضع الخدمات التي نقدّمها للفلسطينيين في المناطق الفلسطينية، أو في أي مكان آخر، لا علاقة لها بدوافع سياسيّة". قال شولمان أيضاً بأنه لا توجد جداول زمنيّة للشركة أو تصريحات حول هذا الموضوع، ولكن "تستمر باي بال بالتقاء أصحاب الأسهم للتعرف على الجوانب المختلفة والعوامل التي تؤثر على تخطيطاتنا وولوجنا إلى السوق"³⁸. في نقاش مشابه كان خلال لقاء أصحاب الأسهم السنويّ في عام 2018، قال شولمان أنّه بينما تستمر الشركة في بحث هذا الموضوع، "لا يوجد لديها ما تصرّح عنه في الوقت الحالي"³⁹.

أخيراً، في الثاني من كانون الثاني من عام 2018، أعلنت شبكة التأييد فلسطين-أستراليا (APAN) مقاطعتها لباي بال، جرّاء سياستها حول رفض إتاحة خدماتها للفلسطينيين. قبل ذلك بـ18 شهر، اعتمدت APAN سياسة تدعم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS). قدمت APAN عريضة تضم أكثر من ألف توقيع إلى باي بال كجزء من حملة مستمرة لمدة عامين. ردت باي بال بأنها "لا تنوي تقديم الخدمات للفلسطينيين، وستستمر في حظر المنايّة في الضفّة الغربيّة وغزّة"⁴⁰.

على الرغم من أن هذه الحملات لم تحدث أي تغيير بعد، تشارك منظمات المجتمع المدني المذكورة أعلاه في جهود متواصلة لزيادة مستوى المعيشة في فلسطين، ولمنايّة الفلسطيني إلى الأسواق الدوليّة، ما قد يحدث تغيير مستقبلاً من خلال مساعيهم المشتركة.

³⁶ <http://www.a4vpe.org/pages/a-letter-to-paypal.php>

³⁷ البرلمان البريطاني، 6 Early Day Motion 416: Access to PayPal in the Palestinian Territories (الدخول الأخير 24 كانون أوّل 2018).

³⁸ <https://materials.proxyvote.com/default.aspx?docHostID=325761>

³⁹ https://materials.proxyvote.com/Approved/70450Y/20180403/OTHER_362415.PDF

⁴⁰ شبكة التأييد فلسطين-أستراليا، 2 Media Release: Palestine Group Announces Boycott of PayPal (الدخول الأخير 24 تشرين الأوّل 2018).

« استنتاجات وتوصيات:

يتضح من البحث، الذي أجري مع مندوبين من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المصرفي وسلطة النقد الفلسطينية أنّ غياب منالّة باي بال بالنسبة للفلسطينيين يعيق تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ويخلق تحدّيًا إضافيًا أمام الفلسطينيين للحصول على حقوقهم. على الرغم من أنّ سلطة النقد الفلسطينية والقطاع المصرفي قد قدّما حجة مقنعة حول جهوزيّة السوق الفلسطيني لباي بال، وعلى الرغم من أنّ منظمات المجتمع المدني والجمهور العام قد أظهرت كيف تدعم سياسات باي بال الحاليّة الاحتلال الإسرائيلي وتنتهك القانون الدولي، ما زالت باي بال غير مستجيبة.

بناءً على هذا التقرير، يوصي مركز "حملة" أن تعيد باي بال النظر بسياساتها، وأن توفّر منالّة متساوية للسوق العالمي لفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، يوصي "حملة":

إجراء المزيد من البحوث حول إمكانيات التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تولدها شركة باي بال عند عملها في فلسطين، وحول الحواجز المتبقية للجهوزيّة الماليّة والتكنولوجيّة.

إنشاء لجنة تنسيقية تضم الحكومة الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تعالج أي "مخاطر" متبقية أو تحديات يجب معالجتها، وتطوير نداء قوي يستند على الأدلة يُقدّم لباي بال، يثبت أنّ فلسطين هي بيئة آمنة من الناحية الماليّة لقيام باي بال بأعمالها التجاريّة.

تثقيف الجمهور حول سياسات باي بال التمييزيّة، وتحريكه لدعم حملات تركز على ممارسة الضّغط على شركة باي بال لتغيير سياساتها المتعلقة بفلسطين.

الترافع أمام باي بال بشكلٍ مباشر لتوضيح سياستها تجاه فلسطين، بشكل مقرون بالأدلة، وتشجيعها على وضع خطة واضحة لإطلاق باي بال في فلسطين.

دعوة ممثلين عن باي بال لزيارة فلسطين بروح "الديمقراطيّة الماليّة" كما صرّح المدير التنفيذي للشركة عدّة مرّات، والالتقاء بأصحاب المصلحة المتعلّقين بالأمر.

مراجعة التبعات القانونية لتقديم باي بال خدماتها للمستوطنين الإسرائيليين، حيث أنّ ذلك قد يعتبر "عملية سلب" بموجب القانون الدولي.



عن "حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي"

حملة هي مؤسسة أهلية غير ربحية تهدف إلى تمكين المجتمع المدني الفلسطيني والعربي من استخدام أدوات المناصرة الرقمية من خلال بناء القدرات المهنية، والدفاع عن الحقوق الرقمية وبناء حملات إعلامية رقمية ناجحة من شأنها أن تدعم التغيير الاجتماعي والحفاظ على حقوق الإنسان.

تضع حملة على رأس سلم أولوياتها الدفاع عن الحقوق الرقمية الفلسطينية التي يتم انتهاكها، كالمناخية لشبكة الانترنت والحق بالتظاهر وحرية التعبير عن الرأي والتنظيم الذاتي على شبكة الانترنت. بالإضافة إلى ذلك، نحن نعمل على رفع الوعي حول مواضيع الأمان الرقمي وحقوق المستخدمين على شبكة الانترنت. تتعامل حملة مع الحقوق الرقمية على أنها حقوق إنسان يجب الحفاظ عليها واحترامها، حيث أنه يجب التمتع بالحرية في الحيز الرقمي كالحريات الديمقراطية والمدنية في الحيز المادي، كما تنص الاتفاقيات العالمية التي تدافع عن الحق باستخدام الفضاء الافتراضي بشكل حر وآمن. تشترك "حملة" في عدة تحالفات دولية، كما تشترك في حملات عالمية، كما أنها تمكن المجتمع المدني الفلسطيني، وبالأخص المجموعات المهمشة، كي تستخدم أدوات المناصرة الرقمية وشبكة الانترنت كوسيلة لخلق التغيير الاجتماعي.

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media



فلسطين وباي بال

نحو مساواة اقتصاديّة

www.7amleh.org

info@7amleh.org

Tel: +972 (0)774020670

7amleh

